ملحق

العدد ٣٩ السنة الثانية

الجريدة الرسمية لامارة شرقي الاردن

عمان : الاحد في ٢٢ شعبان ١٣٤٩ و ١١ كانون ثاني ١٩٣١

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الثامنة عشرة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

الجلسة الثامنة عشرة

افتتحت الجلسة الثامنة عشرة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول في ١٥–١٢–٩٣٠ المصادف يوم الاثنين في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية ·

فخامة الرئيس — افتتح الجلسة فلتقرأ الضبوط ·

فقرئت من قبل كاتب المجلس الثاني ·

فخامة الرئيس — عندنا قانون التعدين ·

نجيب بك ابو شعر — فهمت من ضبط الجلسة الماضية التي تغيبت عنها بسبب شغل قضائي في قصبة اربد ان مواضيع جلسة اليوم لم تعين وبما ان تعيين المواضيع حقاً من حقوق هذا المجلس توفيقاً للنظام الداخلي وحيث ان الاقتراح الذي قدم لهذا المجلس الموقع عليه من قبل ثلثي اعضاء هذا المجلس المنتخبين والملتمس به تعديل الدستور قد مضى على طبعه وتوزيعه اكثر من خمسة ايام لذلك اقترح ان تجري المناقشة في هذا الموضوع ثم نلجأ للبحث في المواضيع التالية ·

فخامة الرئيس — ان مواضيع جلسة اليوم كانت معينة بين مواضيع الجلسة السابقة والتي قبلها ·

نجيب بك ابو الشعر — يامولاي مضى على تلك المواضيع مرور زمن والموضوع يجب ان يعين بقرار من المجلس وبما انه لم يعين في الجلسة السابقة فلا عبرة للجلسة التي قبلها ·

شمس الدين بك — لايمكن ان ندخل في هكذا مذاكرة مالم يكن المجلس متكامل الاعضاء وعليه ارى انه لايجوز المذاكرة في اقتراح تعديل القانون الاساسي طالما المجلس غير متكامل الاعضاء

نجيب بك ابو الشعر — يجب ان لاينسى حضرة الزميل بأن الاقتراح الذي قدم للمجلس موقع عليه من قبل ثلثي الاعضاء المجلس ومن وقع على هذا الاقتراح يعد انه قبل به مبدئياً ولذلك لا ارى من مانع يمنعنا من البحث في هذا الاقتراح ثم ارجاء اعطاء القرار به الى حضور ثلثي الاعضاء ·

شمس الدين بك — لايمكننا ان نبحث الآن في هكذا موضوع لانه سنضطر اما الى توديعه للحكومة واما ان يرفض وكلتا الحالتين تقضي بلزوم وجود ثلثي الاعضاء وموقفنا هذا لا يساعد على ذلك الآن ·

سعيد بك المفتي — ضعوا القضية بالرأي يا فخامة الرئيس

نظمي بك — اعوذ بالله لو وضعنا القضية بالرأي لربما خسرناها الآن ·

نجيب بك ابو شعر — اذا كان المجلس العالي لا يوافق على اقتراحي فيمكن ارجاء البحث بعضوه بالرأي يا فخامة الرئيس ·

فخامة الرئيس — وضعه بالرأي لا يفيد سوى اضاعة الاوقات يا سيدي

نجيب بك ابو شعر — على كل حال لا يمكنني ان اسحب اقتراحي وانا قد تفرست بالزملاء الكرام ووجدت ان الاكثرية من الموافقين عليه اللهم الا اذا رجعوا عن رأيهم السابق

فخامة الرئيس — عندنا قانون التعدين ومدير الزراعة حضر مراراً وتكراراً لاعطاء الايضاحات اللازمة بشأنه فلنبدأ بالعمل المثمر ·

شمس الدين بك — نعم نحن طلبنا مدير الزراعة لاعطاء الايضاح عما اشكل فهمه علينا ولكن الاسباب الموجبه لوضع هذا التصحيح والتعديل مجهولة السبب الى يومنا هذا

ابراهيم بك لا ، غير مجهولة السبب انا اعرفها ·

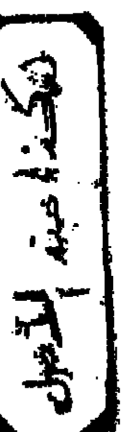
نجيب بك — نطلب من معالي وزير العدلية ان يبين لنا الاسباب الموجبة لوضع هذا التعديل

ابراهيم بك — ان السبب هو ان هذا القانون كان قد اخذ عن قانون فلسطين الذي وضع بالانكليزية وثم نقل للعربية في فلسطين ولكن بما ان الترجمة كانت ناقصة في بعض المواد ولوحظ غلطات مطبعية ايضاً في بعضها رأينا من المناسب اجراء التصحيح وهذا هو السبب الداعي لوجود هذا التعديل ·

شمس الدين بك — قانون وضع في فلسطين ولفلسطين ولربما وضع في لندن وفلسطين اهدتنا اياه ونحن قبلناه بلا قراءة من قبل (التجحيش) فقط

ابراهيم بك — هل تعتقد ان الحكومة اخطأت بوضعها مثل هذا التصحيح والتعديل مع انه مضى على هذا التعديل اكثر من ستة اشهر ·

ابو شعر بك — لايسهى عن بال المجلس العالي اننا اذا بحثنا في تعديل قانون التعدين وقبلناه معناه اننا قبلنا القانون الاصلي وحيث اننا لم يؤخذ رأينا في القانون الاصلي لايمكننا قبول المذاكرة او التصديق على هذا التعديل ولذلك اقترح ان يوضع اولاً كل قانون اصلي بالرأي قبل المباشرة بشأن اي تعديل ، والفكرة بسيطة لاننا اذا قبلنا التعديل معناه اننا قبلنا القانون الاصلي الذي لم نراه ولربما لانريد الموافقة عليه ·



ابراهيم بك – ان الشيء الذي بحث به نجيب بك ابو شعر كان يجب عليه ان يبحث به حين قراءة القانون واعطاء القرار بلزومه او بعدمه قبل ان يحال الى اللجنة المختصة التي قبلته ايضاً بتحوير وتبديل بسيط والان فما علينا الا ان نتمم ما بقي علينا من المذاكرة في بقية مواده وعند وضع القانون باجمعه في الرأي يمكن التصديق عليه اورفضه وهـذه هي الطريقة القانونية العملية الوحيدة التي يمكن للعضو ان يلجأ اليها ·

نجيب بك ابو شعر – لا يسهى عن بال عطوفة وزير العدلية بان للمجلس انصلاحية في رفض اي قانون من القوانين بعد مجيئة من اللجنة المختصة ايضاً

ابراهيم بك – ولكن عند وضعه بمجموعه بالرأي

نجيب بك ابو شعر – ان قرار المجلس بلزوم احالة مشروع هـذا التعديل للجنة المختصة ليس معناه قبول هذا التعديل بالمعنى الصحيح ·

ابراهيم بك – ولكن نسيت ان تقول ان المجلس قبل ثلاث مواد من مواد هـذا المشروع فما عليكم الا ان تقرأوا الموادمادة فمادة وتصححوا الخطيئات الموجودة فيها ان كان يوجد لزوم لذلك. وعند وضع القانون بكامله في الرأي يمكن رفضه اوقبوله ·

شمس الدين بك – ياابراهيم بك ان القضية قضية حيوية للبلاد وتتعلق بثروة البلاد وذاتاً لم يبق لدينا مايستفاد منه الا ثروة هذه المعادن بعدان فقدنامشروع بحرالميت وخرج من ايدينامشروع روتنبرغ فاذا تأنينا نكون حافظنا على حقوق البلاد ·

ابراهيم بك – وانامستعد ان اتلو عليكم المواد الاصلية والتعديلات ولكم الحق المطلق ببيان الرأي ·

فخامة الرئيس – هنا مدير الزراعة مستعد لاعطائكم الايضاحات المطلوبة ·

شمس الدين بك – مهما اعطانا الايضاحات مدير الزراعـة ومهما فسر لنا ابراهيم بك المواد الاصلية لايمكن ان يفهم منه شيء لانه لم يوضع بالنسبة لحاجـة هذه البلاد وابراهيم بك لايملك اجبارنا على قبوله ·

لطفي بك – المسألة ليست مسألة تصليح اغلاط والدول تولج النظر في هكذا قوانين حياتية الى لجنة خاصة لتدرسها وتقتلها بحثاً وتدقيقاً اما نحن فتأتينا القوانين عن طريق فلسطين ومن الكرامة ان نعترف انه لا يوجد عندنا رجال فنيين ليبينوا انها مضار ومنافع هذا القانون وعليه اقترح ان يؤجل البحث في المذاكرة في هذا القانون ·

فخامة الرئيس -- المهم تأمين القضية من الوجهة الحقوقية ·

شمس الدين بك – المسألة مهمة جـداً فقدنا الحقوق السياسية والاجتماعية والمدنية والان لايمكننا ان نقبل بفقدان مابقي في ايدينا من المعادن التي يبحث عنها هذا القانون·

عوده بك – رأيت بعض الاخوان يتشاءمون من النظر بأمر هذا التعديل وبما ان هذا القانون موجود بين ايدينا منذ ثمانية اشهر وكل واحد منا دققه جيداً فما فهمت اسباب اعتراض الاخوان· لذلك ارى اننا بين امرين الواحد منهما، ان القانون الاصلي المطلوب تعديله هو موجود بين ايدينا ونافذ المفعول فأن كان مضراً لماذا لم يتقدم احد منا ويطلب بالطرق المعلومة تعديله اولغوه او اصلاحه والثاني، فأن كان غير مضر بمصلحة البلاد فما علينا الا ان نسعى لرفع الاضرار والاغلاط الموجودة فيه، اما التخوف لدرجة اننا لانريد ان نخوض في البحث في امر هذا التعديل وتأجيل النظر فيه من يوم الى اخر فمعناه دوام الاضرار الموجودة في القانون الاصلي وهذا لاشك غير مفيد للبلاد ·

ان البلاد تحتوي على كثير من المعادن ولا يوجد قانون يبين كيفية استثمارها فأما ان نعود الى القانون العثماني واما ان نتمشى على القانون الاصلي واما ان نعدله ·

فالترك معناه ترك القانون الذي نعترف بضرره نافذ المفعول يتصرف به المتولين على امره كيف يشاؤن وهكذا ليس من الصواب في شيء ·

فأرى اما ان نعترف بضرته ونطلب الغائه بالطرق المعلومة القانونية ونضع قانوناً آخر للمحافظة على المعادن وكيفية استثمارها واما تدقيق هذه المواد التي وصلت الينا من اللجنة المختصة والمنتخبة من قبل مجلسكم العالي · وبالنتيجة اما قبول القانون او رفضه عند وضعه بالرأى في مجموعه فالتأجيل معناه الاستمرار على تطبيق الاغلاط المطبعية الموجودة في القانون الاصلي ·

نجيب بك ابو شعر – بناء على كلام عوده بك لابد لي من كلمة · يجب ان لا نعطي ولا نعود الحكومة على تقديم مثل هذه التعديلات لقوانين لم تمر على مجلسكم العالي وذلك حرصاً على حفظ صلاحية المجلس من جهة وحقوق البلاد من جهة اخرى ·

فالقوانين التي لم تمر على المجلس لا شك بانها تحتوي على اضرار كثيرة كان يمكن تلافيها لو مر القانون على مجلسكم ·

توفيق بك ابو الهدى – ولكن يجب ان لا يسهى عن البال انه عندما سن هـذا القانون لم يكن في البلاد مجلس ·

نجيب بك ابو شعر – اذا صححنا حرف واحد من قانون انني والابد معناه قبول هذا القانون

غير المرغوب به ولذلك ارى لزوم تأجيل البحث فى هذا القانون ولم انس قط الاسباب الموجبة التي قدمتها الحكومة لمجلسكم العالي في شأن معاهدة الصلح مع تركيا وقالت الحكومة انه يوجد اغلاط مطبعية في المقدمة فقط ·

توفيق بك — التأجيل معناه اضاعة الوقت ليس الا · ان هذ القانون موضوع منذ ثمانية اشهر واجل البحث فيه مرات عديدة ثم كلفنا مدير الزراعـة لاعطاء ايضاحات عن بعض مواده تنويراً للاعضاء الكرام وهاهو قد جاء اليوم للمرة الثالثة امام مجلسكم هذا ·

نجيب بك ابو شعر — ان التأجيل ليس معناه اننا فقدنا حـق الصلاحية في النظر فـي اي قانون كان ·

توفيق بك — ولكن اجل البحث في هذا الموضوع اربع مرات ·

نظمى بك — ماذا يضر الحكومة لو اجل هذا القانون مرة اخرى طالما انه نافذ المفعول؟

فخامة الرئيس — هل توافقون على تأجيل البحث فيه ·

فوافق المجلس على تأجيل البحث

فخامة الرئيس — يقرأ ملحق اقتراح نظمي بك بشأن تشكيل المحاكم ·

فقرئ ·

فخامة رئيس المجلس التشريعي الافخم

ملحق لأقتراحي المؤرخ في ١ كانون الاول سنة ٩٣٠

ان الاقتراح يرمي الى غايتين الاولى اعادة حق الامة في التشريع والثانية فصل المحاكم الشرعية عن المحاكم النظامية ·

فالغاية الاولى تتحقق بتعـديل المادة (١٤) من قانون تشكيلات المحاكم لسنة ٩٢٩ المعدلة للمادة (٣) من الذيل الثاني لقانون تشكيلات المحاكم المؤرخ في (١١) ايار سنة ٩٢٩ على الاساس الوارد بالاقتراح · اما الغاية الثانية فيتوقف تحقيقها على تعديل ما يأتي :

١ — تعديل الفقرة (ج) من المادة (١) من قانون الموظفين على الصورة الاتية :

مادة (٦) فقرة (ج) ترفـع طلبات الاستخدام في المحاكم الشرعية الى قاضي القضاة وفي المحاكم المدنية الى وزير العدلية ·

٢ — اضافة فقرة رابعة الى المادة (١٥) يرمز اليها بحرف (د) تبحث عن المؤهلات التي يجب ان تتوفر في طالب التوظيف في احدى وظائف الصنف الاول من سلك القضاء الشرعي

٣ — تعديل المادة (٢٢) على اساس تأليف مجلس قضائي عالي خاص بالمحاكم المدنية · وتأليف مجلس قضائي شرعي عالي خاص بالمحاكم المدنية · على ان يؤلف الثاني من قاضي القضاة ومن حاكمين شرعيين ينتخبهما من قضاة المحاكم الشرعية ·

٤ — تعديل الفقرة الثانية من المادة (٦٤) والمادتين (٦٥ و ٦٧) من قانون الموظفين والفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون تشكيل المحاكم لسنة ٩٢٩ على اساس تعديل المادة (٢٢) السالف الذكر

فاذا ماأقر المجلس الموقر اقتراحي هذا الملحق لاقتراحي الاول ارجو حوالته على الدائرة المختصة لتنظيم مشروع تعديل هذه المواد على الاسس السالفة الذكر ·

مقدماً بهذه الوسيلة احتراماتي سيدي ·

١٠ كانون الاول سنة ٩٣٠ عضو المجلس التشريعي

م · نظمي عبد الهادي

ابراهيم بك — ان الحكومة آخذة في وضع مشروع قانون الموظفين ولا شك انها ستنظر الى هذا الأقتراح عند نظرها في مواد القانون المذكور فلاارى مانعاً يمنع احالته على وزارة العدلية للنظر فيه ·

فقرر المجلس احالته على وزارة العدلية للنظر فيه :

فخامة الرئيس — تقرأ الكتب الموجودة لدينا ·

فخامة رئيس المجلس التشريعي

اشارة لكتابكم رقم ٢—٩—٧٢- بتاريخ ٢٩—١١—١٩٣٠

ارجوان يبلغ المجلس العالي ان تحت البحث الان قانوناً لتقرير الاصول الواجب اتباعها والرسوم الواجب استيفاؤها فـي مجالس الطوائف الدينية وفاقاً لحكم المادة (٥٤) من القانون الاساسي ·

واقبلوا فائق الاحترام

٢٤—١٢—١٩٣٠ رئيس الوزراء

حسن خالد ابو الهدى

فخامة رئيس المجلس التشريعي

اشارة لكتابكم رقم ٢—٩ بتاريخ ٣٠—١١—١٩٣٠

ارجو ان يبلغ المجلس التشريعي العالي ان تنقيح قانون الدمغة من جملة الامور التي تنوي المالية تحقيقها غير ان انهماكها في الوقت الحاضر بمشاغل اخرى بعث بها على طلب ارجاء النظر في هذا الامر الى الدورة الاعتيادية القادمة ·

واقبلوا فائق الاحترام ·

١١—١٢—١٩٣٠ رئيس الوزراء

حسن خالد ابو الهدى

شمس الدين بك — كان من الواجب على الحكومة ان تضع الصيغة المطلوبه ·

توفيق بك — ان هذا الجواب هو حول اقتراح العضو نجيب بك الشريدي بشأن تعديل قانون الدمغة وان المومى اليه لم يبد في اقتراحه شيئاً معيناً ·ومن المعلوم انوضع مثلهذا التعديل لا يكون بمدة وجيزة ·

شمس الدين بك — كان يمكن وضع هذا القانون بمدة وجيزة ·

عوده بك — لايكفي ان يطلب العضو في اقتراحه تعديل الجملة الفلانية بل كانمنالواجب عليه ان يضع صيغة التعديل المطلوبة من قبله ·

شمس الدين بك—الحكومة تبرعت بوضع الصيغة المطلوبة ·

نجيب بك ابو شعر — ان نص كتاب الحكومة بأنها تنوى وضع تعديلقانون الدمغة غير كاف وانهذه العبارة « المطاطة » لا تفي بالمرام · ربما كان بالنية تعديل قانون الدمغة بعد عشرين عاماً · فاقترح ان يضع المجلس العالي نص كتاب يوجه للحكومةو يعين لها فيهالمدة المعقولة بطبيعة الحال لتضع نص هذا التعديل وفيما اذا اجابت الحكومة بانها لاتوافق على المدة المحدودة فانا مستعدين لوضع الصيغة ونقديها للحكومة ·

ابراهيم بك — جيد جداً

نظمي بك — كان نجيب بك ابو شعر يقول « ان كان يوجد في العالم من يقول الحق فهو انا » ولذلك يجب عليه ان يتكلم الحقيقة · وكان على النائب المقترح ان يعين لنا المادة مع وضع الصيغة اما الآن فلا لوم على الحكومةان تجيبنا بمثل هذا الجواب ·

نجيب بك ابو شعر — انا اوافق الزميل على ملاحظاته

شمس الدين بك — انا لا اوافقه لان الاقتراح احيل على اللجنة لوضع صيغة معينة في مدة محدوده

ابراهيم بك — لا يا ابا سامي بلا مدة

عوده بك — خطابا لنجيب بك ابو شعر « نكلفك لوضع الصيغة » ·

شمس الدين بك — فليكتب رسمياً

توفيق بك — ان المالية عازمة منذ اكثر من سنة على وضع قانون جديد للدمغة غير القانون الحالي وقد الفت لجنة من وكيل مدير الخزينة ومني ومن مدير المحاسبة العامة واشتغلت هذه اللجنة ما يقارب الثلاثة شهور ونظمت صيغة سلمتها للمستشار المالي لتدقيقها

وعندما الفت اللجنة اتونا بقانون فلسطين فوجدناه لا يفيد ولا يفهم منه شيء ولا يمكن ان يطبق في هذه البلاد لذلك اقتبسنا بعض الشيء من القانون التركي والشيء اليسير من قانون فلسطين بعد اصلاحه وافراغه بقالب مفهوم اضفنا الى ذلك اشياء جديدة ارتأيناها واعتقدنا انها خير مايطبق في هذه البلاد و بقيت الصيغة لدى المستشار المالي وهو مشغول الآن في مشاغل اخرى وبعد ان يتم تدقيقاته ستحال على المجلس التنفيذي ليقرها وتنشر كمشروع ·وبما ان المشاريع يجب ان تنشر مدة شهر واحد قبل تقديمها اليكم بحسب احكام القانون الاساسي ولما كان امر التدقيق والاقرار يحتاج لمثل هذه المدة ايضاً فلا مندوحة عن تأخر تقديم مشروع القانون اليكم الى الدورة القادمة كما طلبت المالية ولم يبق من دورتكم هذهالاشهر او بضعة ايام ·

عوده بك — لانه قانون مهم

توفيق بك — فاذا كان يطلب امهال النظر بامر قانون التعدين لانه مهم فلماذا لا يقاس قانون الدمغة عليه وهو من الاهمية بمكان ·

نجيب بك ابو شعر — ارى نفسي مضطراً لاعادة ما قلته سابقاً ثم لا بد من موافقة الزميل على ملاحظته التي ابداها بوجوب تعيين على الاقل فكرة التعديل لاوضع النص حتى تسير الحكومة على هذه الفكره لتعديل القانون المطلوب تعديلة ولكن تبين مما قاله حضرة الزميل توفيق بك ان هنالك لجنة خاصة تدرس هذا الموضوع لوضع الصيغة · فاني اصر على اقتراحي السابق بأن المجلس العالي وضع مدة محدودة لوضع هـذا التعديل من قبل الحكومة ورفعه للمجلس العالي لا ان تبقى على العبارة التي وردت في كتاب الحكومة وهي ان الحكومة (تنوي) وضع هذا التعديل واقترح ان تكون المدة شهراً

عوده بك — المدة موجودة في النظام الداخلي ·

نظمي بك — يقول معالي وزير العدلية انني درست الموضوع ومعنى ذلك ان مادام المجلس طلب التعديل لا يمكنه ان يقدمه للمجلس لان الطلب وقع منه ·

نجيب بك — نريد ان نحدد المدة ولا نترك كلمة (تنوي) فقط

توفيق — للدورة الآتية فقط

شمس الدين بك — القضية بسيطة والطوابع هي عبارة عن مقطوع ونسبي وهذا التعديل لا يحتاج لأكثر من جلسة واحدة ·

ابراهيم بك — انا اعترف امام مجلسكم هذا بانني لا يمكنني ان اضع صيغة هذا القانون باقل من ستة اشهر واقول ذلك بصورة رسمية ·

شمس الدين بك — انا اضعه باقل من اسبوع

ابراهيم بك — ولكن لا يقوم بالغرض المطلوب ·

شمس الدين بك — لما يأتي للمجلس يدقق ويصحح ·

نجيب بك ابو شعر — يسجل كلام وزير العدلية بأن الحكومة لا تستطيع ان تضع الصيغة بأقل من ستة اشهر كما واني لا ارى لزوماً لتأجيل البحث لحين مجيء صاحب الاقتراح نجيب بك الشريدي لان صاحب الاقتراح ابدى رأيه ·

سعيد بك المفتي — ان نجيب بك ابو شعر لا يريد ان يؤجل البحث الى ان يحضر صاحب الاقتراح الذي هو ادرى منا بالمواد التي رآها غير متلائمة مع المصلحة العامة لذلك اقترح ان توضع الصيغة من قبل نجيب بك ابو شعر ·

نجيب بك ابو شعر — وانا مستعد ولكن اطلب اسبوعين ·

ابراهيم بك — انا اسجل امام هذا المجلس الموقر بأنني انا ونجيب بك ابو شعر لا نقدر ان نفهم مرامي هذا القانون بظرف ستة اشهر ·

نجيب بك ابو شعر — وهذا وزير عدليتنا !·

فخامة الرئيس — خطاباً لنجيب بك ابو شعر اذا كنت تستطيع ان تضع الصيغة القانونية بين رأيك لان الموضوع هام ·

نجيب بك ابو شعر — اصرح بأنني بمنتهى الجد استطيع ان اضع هذه الصيغة بأسبوعين متضامناً مع الزملاء ·

ابراهيم بك — انا مع التضامن لا يمكنني ان اضع الصيغة بأقل من ستة اشهر ·

توفيق بك — اعرض على مسامعكم بأن شكري بك شعشاعة الذي اشتغل بالامور المالية عشرين سنة وانا الذي اشتغلت لاقل من تسع سنوات بالامور المالية وطبقت هذا القانون لم نتمكن من انجاز الصيغة باقل من مدة ثلاثة اشهر ·

نجيب بك ابو شعر — لم نر من السلطة التنفيذية اقل حسن نية في هذا الخصوص فمن الواجب على السلطة المشار اليها ان تبدي دائماً رأيها بصراحة تامة امام السلطة التشريعية ويجب ايضاً ان لا تتخذ السلطة التنفيذية سياسة المشاكسة والمعاكسة مع السلطة التشريعية المنتخبة ·

فخامة الرئيس — ان المدة المطلوبة لوضع صيغة التعديل لا تكفي ·

شمس الدين بك — هل يريد ابراهيم بك هاشم ان يجبرنا على التكلم؟ لماذا لا يقول بأن الحكومة (لاتمون) على المستشار الانكليزي مع ان الصيغة موجودة منذ ستة اشهر لديه ولا يوجد عنده شغل يمنع تدقيقها ·

فخامة الرئيس — ان رئاسة الوزراء سوف تكتب لوزارة المالية بلزوم الاسراع بتهيئة الصيغة ولكن لا يمكنني ان اضمن النتيجة ·

نجيب بك ابو شعر — يريدون ان تخمر الصيغة ·

فخامة الرئيس — اضع اقتراح نجيب بك ابو شعر وشمس الدين بك بالرأي ·

شمس الدين بك — اطلب ان تكون المدة عشرين يوم بدلا من خمسة عشر يوماً

فخامة الرئيس — هل توافقون على هذه المدة ؟

فرفض الاقتراح ·

فخامة الرئيس — اقتراح رفيفان باشا المجالي ، فقرئ من قبل السكرتير ·

فخامة رئيس المجلس التشريعي

يعلم حضرات الزملاء الكرام ان اراضي الشراه هي اهم جهة في بلاد الامارة الجليلة صالحة للفلاحة والزراعة غزيرة المياه يوجدبها من اهالي معان ماينوف على الف وثلاثمائة خانة تبلغ نفوسها السبعة الاف نفس تقريباً فالقسم الشمالي منها المحدود شرقاً حديب الضبي يمتد الى الخربة السمراء شمالا شجرة الطيار ووادي التفنة ، غرباً سيل فنيان يمتد الى شماخ جنوباً وادي العرجة وكان موزع على اهالي الشوبك مع مايتبعهم من البدو الذين هم عربان الرشايده والعمارين والغوافلة ومفلوح ومزروع من طرفهم ماعدا القسم الشرقي منه متروك بلا فلاحة لاسباب تعديات عربان البادية عليه · اما القسم الجنوبي من الاراضي المذكورة التي هي اهمها والتي تقسم فيما بين المعانية والبدو فيحده شرقاً قصبتي معان شمالا وادي العرجة غرباً شفا وادي موسى جنوباً قب شنار ومساحته يبلغ ما يقارب المليون دونم فضلا عن قابلية اراضي هذا القسم للفلاحة والزراعة ووجود مايه سيل ماء متروك بدون فلاحة ولا زراعة وذلك من التعديات · فعليه ولما كان بقاء